

## «العائلات البرلمانية» في المغرب.. نائب وزوجته وآخر مع أبنائه وأشقائه

الرباط - العربية: برزت بشكل لافت ظاهرة ما سمي بـ «العائلات البرلمانية» في مجلس النواب المغربي في حلته الجديدة، حيث أضحى يجلس النائب البرلماني جنباً إلى جنب مع زوجته، وآخر بالقرب من أبنائه أو أشقائه وأقربائه، لتتشكل بذلك العائلات إحدى السمات الرئيسية لتركيبة مجلس النواب الحالي.
وقد اعتبر البعض أن تواجد هذا الكم الكبير من «العائلات البرلمانية» في مجلس النواب المغربي الأرهان قد يعود إلى الضغوط التي مارسها شخصيات قيادية داخل الأحرار لترشيح أفراد من أسرهم لولوج البرلمان، أبرز محلل سياسي أن ظاهرة «العائلات البرلمانية» ليست أمراً مرفوضاً ولا مذموماً في حد ذاته، ما دامت قواعد العمل السياسي محترمة. وكان لافتاً للانتباه وجود «عائلات» تحت قبة البرلمان، ومنها أسرة النائب البرلماني عبدالهادي خيرات عن حزب الاتحاد الاشتراكي، حيث جلس قريباً من زوجته جميلة يملاحي التي فازت في الانتخابات التشريعية الأخيرة بترشحها ضمن اللائحة الوطنية للنساء، فضلاً عن وجود شقيق له في مجلس المستشارين، وهو العرقة الثانية للبرلمان. ويتواجد في مجلس النواب ذاته عائلة الراضي، فعيدالواحد الراضي قديم النواب البرلمانيين يجالس على مقاعد المجلس شقيقه ادريس الراضي الذي ينتسب إلى حزب الاتحاد الدستوري، والذي بدوره سيجاور ابنه ياسين الراضي المرشح عن الحزب ذاته. وعلى غرار الراضي، اتسعت الكراسي الدافئة للبرلمان لعائلة علي قيوح القطب البارز في حزب الاستقلال في جهة سوس جنوب البلاد، حيث يوجد ثلاثة من أبنائه، وهم اسماعيل وعبدالصمد وزينب قيوح، وهي سيدة أعمال احتلت المركز الثاني في اللائحة الوطنية لنساء حزبيها، وهو ما يجعل آل «قيوح» أكبر عائلة في مجلس النواب الحالي من حيث العدد. وعلى نفس المنوال سسار آل الششعي الأثرياء، فرجل الأعمال المعروف ميلود الششعي أكبر نائب برلماني بالمغرب من حيث السن يجاور ابنه فوزي الششعي، فيما القيادي في حزب الاستقلال حميد شيباط سيقابل زوجته فاطمة طارق الناشطة الجموعية، مرة في البيت، وأخرى تحت قبة البرلمان. ويفسر محللون التواجد الكثيف لعائلات برلمانية في التشكيلة الحالية لمجلس النواب المغربي بتأثير الوزن الاعتباري والمعنوي لبعض القيادات الحزبية الذين يوجهون أفراداً من أسرهم وأقربائهم للترشح في دوائر انتخابية تحظى باحتمالات الفوز أكثر من غيرها، نظراً لاعتبارات كثيرة من قبيل الشعبية والقبول الاجتماعي والمكانة الاجتماعية والسياسية.

## .. وحملة لمحاربة «النوم داخل البرلمان» المغربي

الرباط - سسي ان ان: تزامنا مع تشكيل برلمان مغربي جديد، هو الأول في ظل الدستور الذي أقره استفتاء شعبي في يوليو الماضي، أطلق ناشطون مغاربة حملة عبر «فيسبوك» لمحاربة ما يعرف بظاهرة «النوم في البرلمان»، من خلال مرصد افراضي لفحص مغثي الأمة الذين يستسلمون للقبولة داخل المجلس.
ولطالما شكلت صور النواب الغارقين في سباتهم مادة خصبة للتحليلات الإعلامية والنكات الشعبية الساخرة ضمن صورة متدنية لبرلمان اعتبرته شرائخ واسعة والمغاربة عبر عقود أبرز المشكلات التي تعاني منها المملكة. ويبدو أن المرصد وجد صيدا ثميناً في أولى جلسات مجلس النواب المغربي حين رصدت «عبونه» نائبين نائمين، بادر إلى نشر صورتيهما واسميهما والدائرة التي يمتلئها كل منهما والحزب الذي ينتميان إليه. ويأتي ذلك في سياق إصلاحي يراهن عليه المغاربة من أجل إفران نخبة سياسية جديدة في مستوى الصلاحيات الواسعة التي حولها الدستور الجديد للمؤسسة التشريعية. وجاء على صفحته المرصد: «نحن أمامون كل العزم على رصد تجاوزات نواب البرلمان على اختلاف انتماءاتهم، على قدر استطاعتنا ودون تمييز، ولا ينجصر الرصد هنا على من يتناحرون في التجاوزات، ومن هنا ندعو كافة أعضاء الصفحة للانخراط في عملية الرصد هذه، حتى يتسنى لنا جميعا تتبع ما يجري داخل المجلس، وتؤكد المعنيين بالأمر أن زمن الاستساقتهار المغربي قد ولى يلا رجعة». ولقيت المبادرة تفاعلا واسعا حيث حطمت، حسب الصفحة، رقما قياسيا وطنيا جديدا بانخراط أكثر من ثلاثة آلاف عضو في ظرف 24 ساعة.

## عنف واحتقان سياسي بالسنغال

الجزيرة نت: قتل شخص بالرصاص في أعمال عنف بين أنصار النظام والمعارضة أمس الأول في العاصمة السنغالية دكار، حسب مصادر مطلقة.
ويشأن خلفية أعمال العنف، ذكرت الناطقة باسم الحزب الاشتراكي أن خمس سيارات كان على متنها «طلبة النظام» قاموا بمهاجمة بلدية حي سيكاب -مارموز دكار التي يترأسها مسؤول في لجنة الشباب بالحزب.
وأضافت أن رئيس البلدية كان في حالة الدفاع عن النفس، مشيرة الى أنه تم رفع قضية ضد المهاجمين بتهمة محاولة اغتيال.
ولم يصدر أي موقف عن الحزب الديموقراطي السنغالي الحاكم بزعامة الرئيس عبدالله واد.

## الحكم بسجن معارض صيني تسع سنوات لنشره مقالات «هدامة»

بكين-رويترز: أصدرت محكمة في جنوب غرب الصين اسم حكما بالسجن تسع سنوات على معارض يدعى تشن واي بعد محاكمة سريعة وادانته بنشر مقالات تنادي بالديموقراطية على شبكة الانترنت ليصبح أحدث معارض يدان في حملة قمع للمعارضة في الصين هذا العام.
وأبلغ تشنغ جيانواي محامي تشن رويترز ان المحكمة في سوينغ باقليم سيتشوان أدانته موكله البالغ من العمر 42 عاما بالتحريض على هدم سلطة الدولة، «وأكدت وانغ شيوا يان زوجة تشن نيا الحكم بسجن زوجها تسع سنوات.
وقال تشنغ في مقابلة عبر الهاتف «تشن قال في المحكمة.. أنا غير مذنب»، وأضاف «أنا تشن قال أيضا بعد النطق بالحكم «الديكتاتورية ستفشل والديموقراطية الدستورية ستسود.. ونكرت وانغ زوجة تشن ان المحكمة أدانت تشن بنشر تسع مقالات في مواقع صينية بالخارج.
وأضافت «قاموا بتجنيز كل مقالاته من الخارج ولا يمكن قراءة أي منها داخل الصين.
«لكنهم قالوا إن المقالات لها تأثير شريف للغاية داخل الصين على الرغم من أن معظم الناس في الصين لا يمكنهم قراءتها».

عواصم -وكالات: تستمر الأزمة المتصاعدة بين فرنسا وتركيا فصولها، حيث طلب المجلس الفرنسي نيكولا ساركوزي من أنقرة احترام «قناعات» كل طرف وذلك اثر ردود الفعل القوية لأنقرة على تبني فرنسا قانونا يجرم ابتكار «إبادة» الارمن.

وقال ساركوزي في تصريح صحافي ببراغ حيث شارك في تشييع جنازة الرئيس التشيكي الاسبق فاتيسلاف هافل «احترم قناعات أصدقائنا الأتراك، أنه بلد كبير، وحضارة كبيرة، وعليهم احترام قناعاتنا» في المقابل. وأضاف ساركوزي «ان فرنسا لا تعطي دروسا لأحد لكنها لا تعترم تلقى دروس» في المقابل.

وقال ساركوزي «ان فرنسا تحدد سياستها بشكل سيادي» معتبرا أنه «يتعين في كل الظروف الحفاظ على براءة الدم والهدوء».

تصريحات ساركوزي تاتي بعد يوم من تبني الجمعية الوطنية مقترح مشروع قانون يجرم ابتكار اي إبادة يجرمها القانون الفرنسي وضمئها «إبادة» الارمن في 1915، ما اثار غضب السلطات التركية التي أعلنت عن إجراءات سياسية وديبلوماسية واستدعت سفيرها في باريس.

من جانبه، واصل رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان حملته على فرنسا واتهم الرئيس الفرنسي بالعب على مشاعر «كراهية المسلم والتركي» وفرنسا بارتكاب إبادة جماعية في الجزائر.

وقال اردوغان في مؤتمر في اسطنبول ان «الرئيس الفرنسي ساركوزي بدأ السعي لمكاسب انتخابية باستخدام مشاعر كراهية المسلم والتركي» في فرنسا.

وأضاف اردوغان «ان هذا التصويت الذي وقع في فرنسا حيث يعيش نحو خمسة ملايين مسلم، اظهر بوضوح الحدود الخطرة السذي بلغتها العنصرية والتمييز وكراهية المسلمين في فرنسا وأوروبا».

ودعا اردوغان فرنسا الى ان تتحمل المسؤولية عن ماضيها الاستعماري.

وقال رئيس الوزراء في مؤتمر صحافي بثت وقائه التلفزيوني التركي: «ارتكبت فرنسا مذنبه بحق ما يقدر بنحو 15٪ من سكان الجزائر بداية من عام 1945، هذه إبادة جماعية»، وذلك بحسب ما ذكرته وكالة انباء الاناضول التركية.

وأضاف «إذا كان الرئيس الفرنسي ساركوزي لا يعلم شيئا عن هذه الإبادة الجماعية، فإن بإمكانه ان يسأل والده بال

ساركوزي الذي خرج في صفوف الجيش الفرنسي في الجزائر خلال اربعينيات القرن الماضي». وتابع «أنا متأكد ان لديه (بال ساركوزي) الكثير من الأمور ليخبر

## ساركوزي يطلب احترام «قناعات» كل طرف حول «إبادة الأرمن» أردوغان يتهم فرنسا بارتكاب إبادة في الجزائر



اتباع حزب العدالة والتنمية التركي تظاهروا أمام سفارة فرنسا بانقرة احتجاجا على مواقفها (أ.ف.ب)

بها نجله عن المنبحة الفرنسية في الجزائر».

من جهة أخرى، نكرت «الاناضول» أمس أن تحسين بوركولو، السفير التركي في العاصمة الفرنسية باريس، غادر البلاد لأجل غير مسمى عائدا إلى بلاده.

باتي ذلك بعد إعلان رئيس الوزراء التركي أمس ان بلاده ستسحب سفيرها من باريس وانها ستستغل الاتصالات السياسية والاقتصادية والعسكرية مع فرنسا.

### تدهور جديد في العلاقات الفرنسية – التركية

باريس - أ.ف.ب: تشهد العلاقات بين باريس وانقرة تدهورا جديدا بعد تبني قانون «الإبادة» الارمنية بدعم من الرئيس نيكولا ساركوزي في خطوة اعتبرها خبراء «خيارا كارثيا» بالنسبة إلى الملف السوري الشائك.
وقد جمدت انقرة تعاونها العسكري والسياسي مع باريس بعيد تبني الجمعية الوطنية قرارا يعاقب انكار الإبادة الارمنية في 1915 التي لا تعترف تركيا بحصولها.

واستدعي السفير التركي في فرنسا إلى تركيا، وعلقت الزيارات الثنائية وألغت انقرة المناورات العسكرية المشتركة مع فرنسا.

وفي تصريح لوكالة فرانس برس، قال فيليب مورو ديفارغ الخبير في المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية «أذهلنتي حماقة قادتنا وستؤدي إلى خلاف دائم لان تركيا اليوم تتمتع بالقوة في مجالات عدة»، مذكرا بالأهمية السياسية والاقتصادية التي يتمتع بها اليوم هذا البلد الناشئ الذي بلغ ذروة ازدهاره. وأضاف «انها مسألة سيئة جدا ستخلف عواقب» حتى لو اعمل مجلس الشيوخ الفرنسي في وقت لاحق هذا القرار.

ويشاطره وجهة النظر هذه ديبديه بيون الخبير الآخر في الشؤون الدبلوماسية في معهد العلاقات الدولية والاستراتيجية.

وأضاف «هذا الخبير ان انتادات ال الرئاسة الفرنسية التي كانت قادرة على سحب قنيل الأزمة من خلال إرجاء البحث في البرلمان الى اجل غير مسمى في مشروع القانون الذي اقترحته نائبة عضو في الحزب ساركوزي الاتحاد من اجل حركة شعبية. وقالت افتتاحية صحيفة لوموند ان «الخلاف مع انقرة امر عيبي اليوم ونظرا للسياسة التي تقودها في الشرق الأوسط وخصوصا حبال سورية، تحتاج

### دورة رياضية باسم «الشهيد» معمر القذافي

## العتور على 20 طن ذهب خبأها نظام القذافي في الصحراء والأهم المتحدة تحت طرابلس على بيع «الكعكة الصفراء»

وعلى الرغم من انه لا يوجد خطر فوري على الصحة او تهديد اشعاعي على ما يبدو بسبب اليورانيوم فسان مارتن قال ان الوكالة الدولية للطاقة الذرية تفقدت في التاسع من ديسمبر الجاري مرقق تاجوراء النووي في طرابلس وتخزينات اليورانيوم المتمركزة في سبها».
وقفل المسؤول الاممي من مخاوف انتشار صواريخ أرض جو إلى البلدان المجاورة، لكنه أكد انه «تم نهب الألاف مما يسمى المنظومة التي خلفتها القوات الموالية لنظام القذافي السابق، لكنها بقيت داخل ليبيا وتمت حراستها من قبل لوية ثورية والمليشيات المحلية».
وقال مارتن ان خبراء تابعين للمنظمة الدولية يقولون ليبيا على التخلص من مخبا كبير به مادة «الكعكة الصفراء» التي يستخلص منها اليورانيوم، لأن المخزن الذي توجد به المادة ليس آمنا ولا سليما بما يكفي لتخزينها لفترة طويلة.

وأضاف مارتن لمجلس الأمن الدولي ان مفتشين تابعين للوكالة الدولية للطاقة الذرية استكملوا عملية تفتيش في منشأة تاجوراء النووية في طرابلس وفي مخزن بمدينة سبها توجد فيه الكعكة الصفراء وهي عبارة عن مسحوق يورانيوم مركز في التاسع من ديسمبر. وقال في اتصال عبر الفيديو من طرابلس «أوضحت الوكالة في استعراض مبدئي النتيجة النهائية التي توصلت اليها وهي انه لم يفقد اي من المواد المذكورة سلفا في اي منشأة».

# الانباء

السبت 24 ديسمبر 2011

## تونس: هيمنة إسلامية على الحكومة ونجم كرة وزيراً للرياضة

تونس- د.ب.أ: قدم حمادي الجبالي أمين عام حركة النهضة الإسلامية ورئيس الوزراء الجديد في تونس أمس الأول إلى المجلس الوطني التأسيسي تشكيلة حكومته وبرنامج عملها للفترة القادمة. وحصلت حركة النهضة على أهم الحقائب في الحكومة الجديدة التي تضم 30 وزيرا و11 كاتب دولة بينهم ثلاث نساء (وزيرة البيئة ووزيرة المرأة وكاتبة دولة للتجهيز).

وتضم حكومة الجبالي سبعة مستقلين وينتمي بقية أعضائها إلى ثلاثة أحزاب سياسية هي النهضة وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية (يساري قومي عربي) والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات (يساري وسطي).

وشكلت الأحزاب الثلاثة ائتلافا في المجلس الوطني التأسيسي المنبثق عن انتخابات 23 أكتوبر الماضي بعد فوزها بغالبية مقاعد المجلس. وحصلت حركة النهضة على أربع وزارات سيادية هي رئاسة الوزراء (حمادي الجبالي) والداخلية (علي العريض) والعدل (نور الدين الجبيري) والخارجية (رفيق عبد السلام). وبقي وزير الدفاع عبد الكريم الزبيدي (61 عاما) في منصبه الذي عينه فيه رئيس الوزراء التونسي الأسبق محمد الغنوشي يوم 27 يناير 2011. وقضى الجبالي 16 عاما في السجن (منها 10 سنوات) في زنازاة انفرادية) بسبب انتمائه إلى حركة النهضة المحظورة في عهد الرئيس التونسي المخلوع زين العابدين بن علي.

واتهم بن علي حركة النهضة بمحاولة «قلب نظام الحكم بالقوة»، مطلع التسعينيات وبالتخطيط لاغتياله.

ويعمل وزير الداخلية الجديد، على العريض (56 عاما) مهندسا في النقل البحري وهو عضو المكتب التنفيذي لحركة النهضة، وأمضى العريض 14 عاما في السجن (منها 13 في زنازاة انفرادية) بسبب الانتماء إلى حركة النهضة، وقد أفرجت عنه السلطات ستة 2004. أما وزير الخارجية رفيق عبد السلام فهو صهر راشد الغنوشي رئيس حركة النهضة (زوج ابنته).

وقرر حمادي الجبالي مفاجأة من العيار الثقيل عندما أعلن تعيين طارق ذياب (57 عاما) للمقرب بـ «أسطورة كرة القدم التونسية»، وزيرا للشباب والرياضة.

وقرأت جماهير من النادي الإفريقي التونسي (الغريم التقليدي للترجي) هذا التعيين على أنه «مغازلة انتخابية» من الجبالي لجماهير الترجي الفريق الأكثر شعبية في تونس.

## 2011 في الجزائر عام الإصلاحات.. والاحتجاجات

الجزائر- د.ب.أ: توقع كثيرون أن تكون الجزائر في بداية عام 2011، بعد الفئاني الذي يطوله ما يسمى بـ«ربيع الثورات العربية»، عهد ثورة الياهمين التي اطاحت بنظام الرئيس زين العابدين بن علي، الرئيس الأسبق للمجاعة تونس، لكن الحكومة ظلت صامدة حتى في وجه اعنف الاحتجاجات، وخرج النظام في النهاية منتصرا ولو إلى حين، مستفيدا ربما من مخلفات موجة العنف التي شهدتها البلاد مطلع التسعينيات من القرن الماضي.

وانتفض شباب الجزائر فجأة، في بداية يناير، احتجاجا على الظروف الاجتماعية الصعبة، خاصة بعد الغلاء الفاحش الذي طال المواد الغذائية الأساسية، حيث اندلعت مظاهرات عنيفة في العاصمة الجزائر ومدن أخرى عديدة بوسط وشرق وغرب البلاد، خلفت خمسة قتلى وحوالي ألف جريح، بينهم عدد كبير من رجال الشرطة.

حاولت بعض الأصراب المعارضة (علمانية) ومنظمات حقوقية، ركب موجة التغيير، فأسست اللجنة الوطنية للتغيير الديموقراطي، وهدت الي مظاهرات كل يوم سبت لإسقاط النظام، لم يتعد عدد المشاركين في أكبرها ألفي شخص، وفي مرات كثيرة كان عدد أفراد الشرطة يقوف عد المظاهرين.

وفهمت المعارضة الرسالة جيدا والحكومة أيضا، فسارعت الدولة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لدعم اسعار المواد الأساسية لإطفاء نار «الفتنة»، بل دفعت الكثير في سبيل شراء السلم الاجتماعي، وإنهاء مظاهر «الانتحار حرقا».

كما استجابت النظام لتصفوت الداخل والخارج، فأعلن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة منتصف ابريل اصلاحات سياسية واسعة الهدف منها تعزيز المسار الديموقراطي، لكن هذه الاصلاحات التي جسدها البرلمان في دورته الخريفية، بمصادفته على قوانين جديدة تخص الأحزاب السياسية والجمعيات وتعزيز المشاركة السياسية للمرأة والإعلام، لم تلق الإجماع بحجة أنها مبعث وأفرغت من محتواها، ولا تخدم الديموقراطية الحققة قبل أشهر قليلة من موعد الانتخابات العامة المقررة الربيع المقبل.

واتهمت الجزائر برففها دعم الشبوع العربية ومساعدة الأنظمة الدكتاتورية، فانتقدھا أعضاء في المجلس الوطني الانتقالي الليبي مثلما انتقد آخرون تعاملها مع الوضع في سورية بزعم ميلها لدعم النظام السوري في حربه ضد المعارضين.

ورغم ان الوضع الأمني في الجزائر في تحسن مستمر من عام لآخر، إلا ان خطر القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، ما زال قائما، حيث تكهن هذا التنظيم من توجيه ضربات موجعة خاصة في شهر رمضان الذي اعتبر الأكثر دموية منذ سنوات، بالمقابل نجحت قوات مكافحة الإرهاب في القضاء على عشرات المسلحين بمطقة القبائل وعلى الحدود مع ليبيا والجنوبية الأخرى.

وتنته الجزائر على العضو في منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك»، التي تسجل مداخل قياسية من عائدات المحروقات قد تفوق 60 مليار دولار، بسبب ارتفاع سعر برميل النفط إلى حدود 100 دولار.. في وقت أعلنت الحكومة عزمها على مراجعة قانون المحروقات، لجذب استثمارات أجنبية مهمة، بعدما اتضح أن القانون الذي تم إقراره عام 2006، اظهر محدوديته في هذا المجال.

ومازالت الجزائر رهينة صادرات النفط والغاز، بلديل أن وارداتها فاقت 40 مليار دولار، مؤشر يجبر الحكومة على مراجعة خطتها الاقتصادية.

## ..وزعيمة يسارية جزائرية تدعو لمحاسبة بلخادم لتوقفه فوز الإسلامي بـ 40٪ في البرلمان

الجزائر - أ.ش.أ: دعت الأمانة العامة لحزب العمال اليساري في الجزائر لولاية حنون إلى محاسبة سياسية لعبدالعزیز بلخادم الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني ذات الأغلبية في البرلمان والحكومة، على خلفية التحريض الذي قال فيها إن الإسلاميين سيحصلون على 40٪ من مقاعد البرلمان المقبل وأن حزبه سيفوز بالأغلبية في تشريعات الربيع المقبل.

وصفت حنون في تصريحات تلقفتها صحيفة «الخطر» الصادرة صباح أمس تصريحات بلخادم بأنها خطيرة وتضع البلد في خطر وتمثل انحرافا خطيرا لا يمكن التسكوت عنه وتساءلت حنون: «عندما يقول بلخادم إن حزبه سيحصل على 44 مقعدا والإسلاميون على 40٪/ وهذا شيء خطير وضخم، يعني أن 90٪ من مقاعد البرلمان (بعد المقاعد 389 مقعدا) تم اقتسامها، فلنم يقدم بلخادم هذه الضمانات... للدخل أن نجاح هذه الدورة في هذه الأرقام؟». وأضاف: إذا كان بلخادم يتعاطف مع الإسلاميين فذلك شأنه لكن ليس من حقه إعلان النتائج مسبقا هذا بسبب الناس بالإحباط ويعطي مؤشرا على أن الانتخابات محسومة وتم توزيع حصصها.